كلمة البروفسور سليم دكّاش اليسوعيّ، رئيس جامعة القدّيس يوسف في بيروت، في افتتاح أعمال الأيّام البحثيّة الأولى للأمراض الاستقلابيّة الوراثيّة، التي تنظّمها كليّة الطبّ ومستشفى "أوتيل ديو دو فرانس" HDF، بالتعاون مع الجامعة اللّبنانيّة وجامعة الروح القدس–الكسليك، في ٣١ كانون الثاني (يناير) ٢٠٢٠، في الساعة الخامسة من بعد الظهر، في كليّة الطبّ – حرم العلوم الطبيّة.

بدوري، أودّ أن أُعرب من كلّ قلبي عن خالص سروري واهتمامي بالمشاركة في هذه "الأيّام البحثيّة الأولى للأمراض الاستقلابيّة الوراثيّة" التي تُقام في كليّة الطبّ في جامعة القدّيس يوسف في بيروت في عامها ال١٤٥ من تأسيسها والتي ينظّمها قسم الطبّ الداخليّ والمناعة السريريّة في جامعة القدّيس يوسف في بيروت، بالتعاون مع جامعة الروح القدس–الكسليك والجامعة اللّبنانيّة، وبدعم من أقسام طبّ الأطفال، وأمراض الروماتيزم (إلتهابات مفاصل الجسم)، وأمراض الدم وطبّ الأعصاب في هذه الجامعات. لا يسعني إلا أن أهنّئ نفسي وأهنّئ منظّمي هذه الأيّام البحثيّة، برئاسة الدكتورة ألين طعمه، واللّجنتين العلميّة والتنظيميّة لهذه الإرادة العمليّة في العمل سويًّا من أجل تبادل الخبرات وإغناء بعضنا البعض من دروسهم وإلقاء الضوء، بشكلٍ مماثل، على جانب تداخل الاختصاصات في ما بينها، وهي مصدر التقدّم على الصعيد العلميّ، لأنّها تجمع بين التخصّصات المختلفة والمتكاملة في مجال التشخيص والعلاجات المقدَّمة. هذه الأيّام البحثيّة التي من شأنها أن تكون لقاءً جديدًا للطبّ الداخليّ مع التخصّصات الأخرى، لا يمكنها إلا أن تكون ذا فائدة للباحثين وللممارسين، بل هي أكثر فائدة للمرضى. في ما يتعلّق بأبحاث الابتكار، لا يمكننا أن نفعل ما هو أفضل، وبالنسبة إلينا، حين ننظر إلى هذا العمل التقاطعيّ من مسافة بعيدة، فإنّنا نراه مجرّد نجاح ووصيّة للمضيّ قُدُمًا في العمل ذات الاختصاصات المتداخلة في البحث. كيف لا نحيّي مشاركة العديد من المحاضرين في هذه الأيّام البحثيّة وفي مقدّمتهم الدكتور أوليفييه ليدوف Olivier Lidove، من المركز المرجعيّ للأمراض الليزوميّة (أمراض الاختزان في الجسميات)، مستشفى "لا كروا سان سيمون" la Croix Saint–Simon في باريس. بهذه الطريقة، لا أستطيع إلا أن أسلّط الضوء على الشراكة التاريخيّة والأبديّة بين لبنان وفرنسا، وبين جامعتنا والجامعات الفرنسيّة، من خلال هذه القيمة الأكاديميّة والثقافيّة التي تمثّلها الفرنكوفونيّة السائدة في بلدنا.

أودّ، علاوة على ذلك، أن أقدّم تعليقين أو ثلاثة هي التالية :

التعليق الأوّل يأتي من واقع أنّ هذه الأيّام البحثيّة تعالج الأمراض الاستقلابيّة الوراثيّة. نحن نعلم أنّ منطقتنا في الشرق الأوسط تعاني كثيرًا من هذه الأمراض بسبب إساءة استخدام زيجات الأقارب التي تنتشر إلى أيّامنا هذه، ومن ناحية أخرى، يبدو أنّ هذه الأمراض العديدة التي تسبّبها الطفرات البيولوجيّة الضارّة، ويتحدّث البعض عن ٥٠٠ أخرى من بين ٦٠٠٠، تطال سكّانًا بأكملهم. من الواضح أنّه ينبغي تشجيع عمل الأبحاث البيولوجيّة والطبيّة من أجل العثور على الأدوية المناسبة والعلاجات المناسبة لهذا الغرض. سواء كان مستشفى "أوتيل ديو دو فرانس" أو مركز علم الوراثة الطبيّة التابع لكليّة الطبّ والذي يُعدّ جزءًا من القطب

التكنولوجيّ للصحّة، كلاهما مخوّل إجراء التشخيص السريريّ اللازم على المواليد الجدد وغيرهم من الأعمار من أجل مساعدة كلّ شخص على إيجاد حلول طبيّة وعلميّة لمشاكله. لكنّ المشكلة لا تزال أخلاقيّة حيث يوجد الكثير من العمل على المعلومات والتوعية التي يجب القيام بها لايقاظ طبقات كاملة من السكّان على أخطار الزيجات بين الأقارب التي تشجّعها العائلات والعشائر في بعض الأحيان ومن خلال شكلٍ رجعيّ معيّن من العادات الاجتماعيّة والدينيّة. لا يمكن للزواج المبكر بين الأقارب الشباب إلا زيادة هذه الأمراض ونتائجها الضارّة. لقد حان الوقت للقيام بحملات توعية بشكلٍ منهجيّ لتغيير ثقافة مأساة الاستقلاب الوراثيّ.

ملاحظتي الثانية مستوحاة من ثقافة تطوّر الأمراض الوراثيّة ومصائبها للتحدّث إلى حدّ ما عن نوع آخر من الأمراض الوراثيّة التي يعاني منها بلدنا والتي يجب ألا نغفل عنها في أي وقت لأنّها تجعل وضعنا الاجتماعيّ والاقتصاديّ يتفاقم ويتدهور. تُسمّى هذه الأمراض الزبائنيّة، ونهب الدولة، والتلاعب بالدين والجماعات الروحيّة والدينيّة، والفساد المعمَّم والمنهجيّ، مثل ذلك الوزير الذي وقّع في سنتين ٩٠٠ قرار بتأمين العمل في كلّ مرّة بأقلّ من ٧٥ مليون ليرة لبنانيّة للهروب، بموجب القانون، من سيطرة محكمة مراجعي الحسابات، وتقاسم قالب الحلوى بين الشركاء، والتلاعب بالعدالة، وشراء الضمائر، والتعيينات الهمجيّة لموظّفي دولة جدد، والقائمة طويلة وليس الآن بالوقت المناسب للقيام بتفصيلها. يبدو أنّه يجب مكافحة هذه الأمراض وغيرها في جميع أنحاء حوض البحر الأبيض المتوسّط. من هنا أنا لا أقوم بعمل سياسيّ، لكنّني أتذكّر ثوابت الجامعة لأقول إنّ عملنا من أجل إقامة نظام موضوعيّ للمواطنة اللّبنانيّة لا يمكن أن يُرجأ إلى اليوم التالي ويجب علينا تنفيذه في هذا العام حيث نحتفل بالذكرى المئويّة لإعلان لبنان الكبير، بحيث لا يكون لبنان هذا صغيرًا، بل كبيرًا بطموحه، ونخبه الفكريّة التي تمثّلونها عن طريق التفكير بشعبنا الذي انتفض لصالح هذه المواطنة، وأيضًا من أجل القضاء على الأمراض الوراثيّة الناتجة عن الزيجات السياسيّة بين ذوي القرابة ورفضها، تلك الزيجات التي يجب علينا أن نحاربها بالمزيد من الأخلاقيّات والايمان بلبناننا، لبنان الحريّات والعدالة.

أتمنّى للأيّام البحثيّة هذه النجاح الذي تستحقّه لأنّي متأكّد من أنّها ستؤدّي إلى تقدّم علميّ لصالح شعبنا ولصالح مقاومتنا الثقافيّة والاجتماعيّة.